

76115 - هل لمس المرأة ينقض الوضوء؟

السؤال

هل لمس المرأة الأجنبية ينقض الوضوء؟ مع ذكر اختلاف العلماء في ذلك.

ملخص الإجابة

اختلف العلماء هل لمس المرأة ينقض الوضوء؟ على 3 أقوال: 1- أن لمس المرأة ينقض الوضوء بكل حال سواء كان اللمس بشهوة أم لا وسواء قصد ذلك أم حصل سهواً أو اتفاقاً. 2- أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً سواء كان بشهوة أم بغير شهوة. 3- إن كان اللمس بشهوة نقض، وإن كان بغير شهوة لم ينقض. وأرجح هذه الأقوال هو القول الثاني، أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً سواء كان بشهوة أم بدون شهوة.

الإجابة المفصلة

اختلف أهل العلم في **نقض الوضوء بمس المرأة** على ثلاثة أقوال:

- القول الأول: أن لمس المرأة ينقض الوضوء بكل حال، سواء كان اللمس بشهوة أم لا، وسواء قصد ذلك أم حصل سهواً أو اتفاقاً. وهذا مذهب الإمام الشافعي رحمه الله. واستدل بقوله تعالى: **{أَوْ لَمْسُنَّتُ النِّسَاءَ}** النساء/43. والأصل في معنى اللمس أنه اللمس باليد.

وقد جاء في الأحاديث استعمال اللمس بمعنى لمس اليد، كما في قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما عذر رضي الله عنه: **«لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ لَمَسْتَ»** رواه أحمد في المسند (2130).

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«وَالْيَدُ زَنَاهَا الْمَسُّ»** رواه أحمد (8392) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (8204).

ولكن هذه الأحاديث تدل على أن المس أو اللمس يطلق ويراد به ما دون الجماع، وهذا لا نزاع فيه، وإنما النزاع هل الملامسة في الآية يراد بها الجماع أو ما دونه؟ وهذه الأحاديث لا تدل على شيء من هذا.

وهذا القول هو أضعف الأقوال في هذه المسألة، قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في الاختيارات (ص18): "إذا مس المرأة لغير شهوة فهذا مما علم بالضرورة أن الشارع لم يوجب منه وضوءاً ولا يستحب الوضوء منه." انتهى

- القول الثاني: أن مس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً سواء كان بشهوة أم بغير شهوة. وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله. وقد دل على هذا القول عدة أدلة:

1. أن الأصل بقاء الطهارة وعدم نقضها حتى يأتي دليل صحيح يدل على أن هذا الشيء ناقض للوضوء، ولا يوجد هذا الدليل هنا، وأما الآية فسيأتي أن المراد بها الجماع، وليس مطلق الملامسة.

2. عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كُثُرَ أَنَّا مُبَيِّنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرِجْلَاهِ فِي قِبْلَتِهِ فَإِذَا سَجَدَ غَمْرَنِي فَقَبَضَتِ رِجْلَاهِ فَإِذَا قَامَ بَسَطَتْهُمَا) رواه البخاري (382) وفي رواية للنسائي (166) بإسناد صحيح: (حَتَّىٰ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوْتِرَ مَسْنَنِي بِرِجْلِهِ) صححه الألباني في سنن النسائي.

3. وعنها رضي الله عنها قالت: فَقَدِثُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ فَأَتَتْهُمْ فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى بَطْنِي قَدَمَنِي وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرَضَاكَ مِنْ سَخْطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عَقُوبَتِكَ» رواه مسلم (486)، وفي رواية للبيهقي بإسناد صحيح: (فَجَعَلْتُ أَظْلَبَهُ بِيَدِي فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى قَدَمَنِي وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ سَاجِدٌ..) وهي عند النسائي أيضاً (169).

وظاهر هذه الأحاديث بلا شك أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مس عائشة رضي الله عنها وهو يصلی، ولو كان مس المرأة ناقضاً للوضوء ببطل الوضوء والصلوة.

وأجاب الشافعية عن هذه الأحاديث جواباً ضعيفاً، فقالوا: لعله كان من فوق حائل !!

قال الشوكاني: وهذا التأويل فيه تكليف ومخالفة للظاهر.

4. وعنها رضي الله عنها (أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبِيلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) رواه أبو داود (179) وصححه ابن حجر وابن عبد البر والزيلاعي، والألباني في صحيح أبي داود.

وضعفه كثيرون منهم سفيان الثوري ويعيبي بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل والدارقطني والبيهقي والنووي.

فإن صح هذا الحديث فهو ظاهر جداً في الدلالة على هذا القول، وإن لم يصح فإنه يغنى عنه الأحاديث السابقة، مع التمسك بالأصل وهو صحة الطهارة، وعدم الدليل على نقض الوضوء بمس المرأة.

- القول الثالث: التفصيل: إن كان المس بشهوة نقض، وإن كان بغير شهوة لم ينقض. وهذا مذهب المالكية والحنابلة. وهؤلاء حاولوا الجمع بين النصوص، الآية: **أَوْ لَا مَسْنَمُ السَّاءِ**، وهي دالة على نقض الوضوء بمس المرأة عندهم، والأحاديث التي استدل بها من رأى عدم النقض.

وهذا المسلك صحيح لو كانت الآية دالة على نقض الوضوء بمطلق المس - كما ذهبوا إليه - ولكن الصحيح في معنى الآية: أن المراد بها الجماع، كما فسرها عبد الله بن عباس رضي الله عنهم، واختاره ابن حجر، وتفسيره رضي الله عنه مقدم على تفسيره غيره، لدعائه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ: **«اللَّهُمَّ فَقْهْهُ فِي الدِّينِ وَعِلْمَهُ التَّأْوِيلَ»** رواه أحمد وأصله في البخاري، وصححه الألباني في تحقيق الطحاوية. وانظر: "محاسن التأويل" للقاسمي (5/172).

وقد ورد في القرآن الكريم التعبير عن الجماع بالمس في غير ما آية:

- قال تعالى: **{لَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيَضَةً}**. البقرة/236.
- وقال تعالى: **{وَإِن طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيَضَةً فَيُنْصَفُ مَا فَرَضْتُمْ}**. البقرة/237.
- وقال تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكْحَثُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِن عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرُّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا}**. الأحزاب/49.

ثم الآية عند التأمل تدل على هذا القول (أن المراد باللامسة فيها الجماع)، وبيان ذلك:

"أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَنْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ}**". المائدة/6، فهذه طهارة بالماء أصلية صغرى. ثم قال: **{وَإِن كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْفَاغِطِ أَوْ لَامْسَنَتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمِّمُوا صَعِيدًا كَلِيَّا}**. فقوله: **{فَتَيَمِّمُوا}**، هذا البدل، وقوله: **{أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْفَاغِطِ}**. هذا بيان سبب الصغرى، قوله: **{أَوْ لَامْسَنَتُمُ النِّسَاءَ}**. هذا بيان سبب الكبri.

ولو حملناه على المس الذي هو الجُسُن باليد، كانت الآية الكريمة ذكر الله فيها سببين للطهارة الصغرى، وسكت الله عن سبب الطهارة الكبرى، مع أنه قال: **{وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهِرُوا}**. وهذا خلاف البلاغة القرآنية.

وعليه، فتكون الآية دالة على أن المراد بقوله: **{أَوْ لَامْسَنَتُمُ النِّسَاءَ}**. أي: "جامعتم" ليكون الله تعالى ذكر السببين الموجبين للطهارة "انتهى من الشرح الممتع" (1/240) وانظر: "بدائع الصنائع" (1/132) "الفقه المالكي" (1/89) "المجموع" (2/21).

وأرجح هذه الأقوال هو القول الثاني، أن مس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً سواء كان بشهوة أم بدون شهوة. وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية (12/222) واختاره من المعاصرین الشيخ ابن باز (10/134) والشيخ ابن عثيمین (1/286) وعلماء اللجنة الدائمة .(5/266)

وينظر لمزيد الفائدة هذه الأجوبة: (14321، 21242، 8531).

والله أعلم.